ان الليكود قد فاز، وان ' ارض ـ اسرائيل' قد أُنقذت من خطر التقسيم من جديد، وان دولة اسرائيل قد أُنقذت من العودة، على مراحل، الى خطوط ما قبل حرب الأيام الستة»(٢٦).

وكتب صحفي اسرائيلي: «هناك ميل الى القاء مسؤولية نتائج الانتخابات على أسلوب الانتخابات. بيد ان النظرة الموضوعية تثبت ان الاسلوب ليس هو المسؤول، وانما الشعب؛ فليس تغيير اسلوب الانتخابات هو الذي سيحل مشاكل اسرائيل، وانما تغيير الفكر السياسي لجمهور الناخبين»(٢٧).

ان خطورة فوز الليكود في الانتخابات الأخيرة تتضح عندما نضع في الاعتبار قائمة الاحزاب الدينية القومية، والاحزاب الفاشية العلمانية، والتي تقف، جميعها، الى يمين الليكود، وترفع شعارات أكثر تطرّفاً، وتتفق على الدعوة الى ضمّ المناطق المحتلة وطرد اصحابها العرب.

فالاحزاب الفاشية العلمانية (هتحياه، وتسوميت، ومولیدت) احتلت سبعة مقاعد في الكنيست الجديد؛ أمّا الاحزاب الدينية القومية، فنالت ١٦ مقعداً. وبالتالي، فان تحالف اليمين في اسرائيل اصبح يملك أغلبية مطلقة، كافية لتشكيل حكومة تجسّد ميول الغالبية من مستوطني اسرائيل.

وقد جاءت الانتخابات البلدية، في نهاية شباط (فبراير) ١٩٨٩، لتعزّز وضع الليكود في السلطة، حيث استولى الليكود على العديد من المجالس البلدية التي كانت تعتبر، في السابق، من معاقل حزب العمل. وقد علّق اسحق شامير على نتائج الانتخابات البلدية بالقول: «ان هذه النتائج تدل على ان الليكود تحوّل، أكثر فأكثر، الى حزب مركزي في اسرائيل، والى حزب يؤمن به الشعب ويؤيد سياسته. فهذه النتائج تعكس الحالة النفسية في اسرائيل؛ وليس صدفة انتصار الليكود في عشرات الأماكن في اسرائيل»(٢٨).

وبالنتيجة، يبدو للمراقب ان الانتفاضة الفلسطينية قد سرّعت في انجراف الخارطة السياسية في اسرائيل نحو اليمين والتطرّف. ووفق تحليل صحيفة أجنبية، فان «الاسرائيليين تحت الحصار يزدادون تشدّداً، ويثقون بالمتشددين، فقط، لعمل تسويات سياسية. وعليه، فان خليط الليكود الجديد سوف يسيطر على مستقبل اسرائيل»(٢٩).

الّا ان ما هو أكثر دلالة وخطورة في الوضع الراهن في اسرائيل، هو ان البديل السياسي لم يعد متوفراً. فحزب العمل يبدو، اليوم، وكأنه قرّر الرحيل باتجاه اليمين، تمشّياً مع النزوع العام لدى الجمهور الاسرائيلي، وحرصاً على حصته في السلطة. فقبيل الانتخابات، سمع الجمهور الاسرائيلي وزير الدفاع (العمّالي)، رابين، وهو يردّد شعار الليكود «اننا لن نعود الى حدود ١٩٦٧، حتى لو لم نحقق السلام»(٣٠).

ولهذا، لم يكن غريباً ان يندغم صوت حزب العمل في الصرخات العنصرية التي تنطلق، اليوم، داخل اسرائيل، الى الحدّ الذي فقد فيه الحزب صوته المميّز كصاحب برنامج سياسي متكامل. وقد علّق الصحفي الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، على هذه الحقيقة، فكتب: «عندما تنظر بعين فاحصة الى كلا الحزبين الكبيرين، فماذا ترى؟ سترى ان هناك اجماعاً غريباً يجمعهما حول مختلف المجالات. فكلاهما يتبنّى الرأي عينه بالنسبة الى سلسلة اللاءات: لا للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ لا لقيام دولة فلسطينية؛ لا نعيد تقسيم القدس الكبرى؛ لا نخلي مستوطنات؛ سيكون الجيش الاسرائيلي مسؤولاً عن الأمن؛ لا عودة الى حدود العام ١٩٦٧. وأمام مثل هذه المجموعة من اللاءات، ورفض أي شركاء في الحوار، ما الذي يبقى، بعد ذلك، ليناقش على المستوى الجماهيري؟»(٣١).